

معضلة المستلزم المعياري في مقارنة الجزائر للبيئة الأمنية الإقليمية

The dilemma of the normative imperative in Algeria's approach to the regional security environment

معمرخديجة، جامعة وهران 2 محمد بن احمد (الجزائر)

mamar.Khadidja@univ-oran2.dz

تاريخ النشر: 2022/12/27

تاريخ القبول: 2022/10/31

تاريخ الاستلام: 2022/07/04

الملخص:

يُعتبر أمن منطقة الساحل وشمال إفريقيا امتدادا طبيعيا لأمن الجزائر، وبالتالي يجدر بهذا العمق الاستراتيجي أن يحتل المرتبة الأولى في أجندة السياسة الخارجية الجزائرية، ومع ذلك يبدو أن الساحل الإفريقي على وجه الخصوص وبالنظر إلى أهميته الاستراتيجية يبقى محورا تتضارب فيه الرؤى والمواقف الرسمية للجزائر، بالنظر إلى طبيعة القضايا وشبكة العلاقات المشكّلة بخصوصها، ولعل هذا العنصر هو الذي تركز عليه أهمية الدراسة العلمية والعملية، لذلك بحثت هذه المقالة في إشكالية مدى تأثير معضلات الجوار الإقليمي المتعددة الأبعاد والمركبة، على مساعي تفعيل مقارنة جزائرية أكثر قدرة على الإنجاز والتكيف. لتجد الدراسة ضمن أبرز نتائجها أن تلك المقاربة تنطلق من أبعاد الأمن الوطني لدى مؤسسات الدولة، المدركة لدرجة الخطورة الآتية من جوارها الإقليمي، وهو ما أعاق تلك المقاربة ببعدها الوطني، على مواجهة مختلف التحديات الأمنية بأبعادها الإقليمية، التي تنقلنا إلى محاكاة متطلبات الأمن القومي للجزائر على هذا المستوى.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ السياسة الخارجية؛ المقاربة الأمنية؛ الساحل الإفريقي؛ المعضلات الأمنية؛

Abstract:

The security of the Sahel and North Africa is naturally an extension of Algeria's security, and a strategic depth that must have a higher priority in the Algerian foreign policy agenda. Due to its strategic importance, the African Sahel, in particular, represents an axis around which the Algerian visions and attitudes seem to be diverse because of the nature of these issues and the network of relationships formed around them. That is probably why this element is worthy of an important scientific and practical study. Therefore, the present article tends to examine the problematic of the extent and impact of the multidimensional and complex regional neighborhood dilemmas on the efforts to activate an Algerian policy through a more capable, adaptable and achievable approach. The present paper, then, concludes that this approach is based on the dimensions of the national security in the state institutions that are aware of the level and degree of danger coming from its regional neighbourhood. That is what hindered the national dimension of this approach, in facing various security challenges and their regional dimensions, the fact lead to the emulation of the requirements of Algeria's national security at this level.

Keywords: Algeria; Foreign Policy; Security Approach; African Sahel; Security Dilemmas.

مقدمة:

لعل تتبع تطورات السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال التي لا طالما دعا صانعوها إلى الثبات على مبادئها العامة، التي بنيت أساسا على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها، والعمل على تعزيز فرص التعاون درءً للصراع والتنافس غير الصحي خاصة على مستوى بيئتها الإقليمية، يدفعنا إلى التساؤل عن المحددات الموضوعية للتغير أو الثبات في سياسات الدول اتجاه باقي الأطراف أو الأوضاع السائدة ضمن عمقها الاستراتيجي على وجه التحديد، في سياق التحولات الحاصلة على أكثر من صعيد أمني واقتصادي وجيوستراتيجي متسارع، يرهن قدرة أي دولة على التكيف مع مستوى التحديات العالية التي تطرحها تلك التحولات.

لقد أحدثت التحولات البنيوية الحاصلة على مستوى الدوائر الاستراتيجية التي تنتمي لها الجزائر، الأثر البالغ في دفع مسار التحول في المسلمات المرتبطة باتجاه العلاقات (التعاونية والصراعية) السائدة إقليميا من جهة، والمتعلقة من جهة ثانية بمفهوم الأمن بكل أبعاده المختلفة، على ضوء ظهور تهديدات أمنية جديدة ومعقدة، قابلتها حكومات دول المنطقة بالاندفاع نحو تبني منطق الأمن في صياغة توجهاتها والتعويل على خيارات استراتيجية بعينها، بما أدى في المحصلة إلى زعزعة استقرار المنطقة.

يشير وقوع منطقة الساحل في صلب استراتيجيات فواعل المجتمع الدولي النافذة إقليميا وعالميا المختلفة/المتباينة في أحيان قليلة والمتنافسة/المتصارعة في أحيان كثيرة، حيث أنها ليست على نهج أو مسار واحد بما يحقق التكامل والتوازن؛ إلى طمس المشهد الاستراتيجي لمنطقة الساحل الإفريقي بما أثار النقاش كل مرة ومن فترة لأخرى حول مسألة تماسكها وفعاليتها، في صورة الهواجس التي عبّرت عنها الجزائر في مقاربتها لأطر مواجهة الوضع المتأزم في المنطقة بعيدا عن الأجندات الأجنبية المنتجة للتجاذب والاستقطاب الحاد المكرس لمنطق التبعية على حساب نهج التكامل.

أضحى من الجلي أن التحولات الجيوستراتيجية في منطقة الساحل قد وضعت الجزائر أمام ضرورة مراجعة أسس عقيدتها الأمنية والعسكرية إزاء التهديدات اللاتماثلية الطارئة على المنطقة، وإزاء مواقفها من الأحداث الدائرة في دول الجوار التي تعاني معظمها من الفشل والهشاشة وغياب الاستقرار السياسي، متبعة مجموعة من الخطوات المرحلية في سبيل تحقيق تحوّل فعلي في عقيدتها العسكرية، بعوائد إيجابية على أكثر من صعيد أمني واقتصادي كذلك.

نتيجة لتلك الأوضاع السائدة المتميزة ببروز تحديات أمنية جديدة، سنحاول من خلال هذه الدراسة مناقشة الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة للتهديدات الناشئة بخصائصها المميزة لها على الأمن القومي للجزائر. حيث سنتعرف في المقام الأول على العقيدة الأمنية للجزائر ومدى تأثيرها بالمتغيرات الإقليمية المحيطة بها، ومن ثم نصل إلى استقصاء كيفية تعامل السياسة الخارجية الجزائرية مع مختلف تلك التحولات والمستجدات المتعددة الأبعاد، حتى نكتشف مواطن القصور التي عرقلت قدرة المقاربة الأمنية الجزائرية على تحقيق الاستقرار الإقليمي، الذي يحول دون تعرض الأمن القومي الجزائري إلى التهديد المباشر والمتكرر. وهو ما يقود في المحصلة إلى محاولة استقراء احتمالات التحول في تلك المقاربة والعقيدة عبر مرتكزاتها وآلياتها الرئيسية بما يجعلها أكثر قدرة على الإنجاز والتكيف.

وفق هذا البناء الموضوعاتي للدراسة نطرح الإشكالية البحثية التالية:

- إلى أي مدى شكلت المعضلات الأمنية بطبيعتها المركبة في الجوار الإقليمي للجزائر تعقيدات وحاجزا حال دون تفعيل مقاربة أمنية أكثر قدرة على الإنجاز والتكيف؟
- عملا بمفردات هذه الإشكالية وتفصيل جزئياتها وفي سبيل الإلمام بمضامينها البحثية الضرورية، سنطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية المفصلة لأطوار الدراسة على النحو التالي:

- ما هي ملامح ومضامين معضلة المستلزم المعياري في مقارنة الجزائر الأمنية للتحديات والتهديدات الناشئة إقليميا؟
- على أي نحو تعاملت الجزائر مع تطورات التحديات الأمنية المترتبة بأمنها القومي؟
- هل يمكن القول أن العقيدة العسكرية للجزائر وتماشيا مع مستوى وطبيعة التهديدات المتغيرة من فترة لأخرى أصبحت تستوجب التحول نحو اعتماد مرتكزات جديدة؟ وما هي طبيعة تلك التحولات المحتملة في سبيل رفع قدرتها على التكيف؟
- تفرض علينا المشكلة البحثية صياغة افتراضات علمية سنحاول اختبار صحتها حتى نتمكن من الإجابة على الإشكال الرئيسي للموضوع، وعليه اعتمدنا افتراضين علميين رئيسيين هما:

1- الطبيعة المعقدة لمميزات البيئة الأمنية الإقليمية يتجاوز حدود قدرات الجزائر ورغبتها في المبادرة بالفعل الخارجي واستهداف القضاء على تلك التهديدات المترتبة بالأمن القومي الجزائري.

- 2- عدم رغبة صانع السياسة الخارجية الجزائرية في إحداث تغيير على مبادئها وتوجهاتها الرئيسية يشكل عاملا رئيسيا في عدم قدرتها على التكيف مع التحولات الأمنية الجارية.
- سنستعين ضمن السياق المنهجي للدراسة في سبيل الوصول إلى نتائج محققة قابلة للتعميم، الارتكاز في المقام الأول على "مقاربة التشابك البيئي" الذي يمثل أحد مستويات الاعتماد المتبادل من منطلق أنها تعتبر بأن العامل الإقليمي يلعب دورا أساسيا في تحديد معالم طبيعة التفاعلات بين الدول المتجاورة، وأن أي عامل يخل بالاستقرار في دولة معينة بإمكانه أن ينتقل إلى الدول الأخرى، خاصة إذا كانت تتشارك نفس المؤشرات الاقتصادية والسياسية، وهو التصور النظري الذي يمكن إسقاطه على حالة الجزائر في قياس درجات تأثيرها في مجريات البيئة الإقليمية وتأثيرها بها. في ذات السياق يمكن أن

نعتمد على "مقاربة تقييم الخطر" التي توسع مفهوم الأمن من خلال دمج مجموعة جديدة من التهديدات الأمنية في الأجندات السياسية للدول، مثل قضايا التدهور البيئي وآثار العولمة وتهريب المخدرات والأسلحة وموضوعات الإرهاب الدولي، وهذا لعله ما يميز البيئة الأمنية الإقليمية للجزائر. وكآلية منهجية/بحثية ضرورية ترتكز الدراسة على "نظرية الدور" في محاولة مقارنة طبيعة الدور الممارس من قبل الجزائر عبر سياستها الخارجية ومقاربتها الأمنية على مستوى العمق الاستراتيجي الذي تنتهي إليه.

في سبيل التوصل إلى النتائج المرجوة والأهداف المسطرة ضمن هذه الدراسة تشكلت هذه الأخيرة من ثلاثة محاور، حاولنا من خلال الأول أن نقدم عرضا مختصرا عن نشاط السياسة الخارجية الجزائرية إقليميا وتبيان مواطن طابعها الأزموبي الذي ميزها خلال السنوات الأخيرة؛ لنشرح ضمن المحور الثاني معالم السياسة الأمنية للجزائر ضمن مستواها القومي الخارجي؛ لنتطرق في المحور الأخير إلى أبرز المرتكزات التي نعتقد أن المقاربة الأمنية للجزائر في حاجة ماسة حاليا للاهتمام إليها في سبيل صيانة الأمن القومي وزيادة القدرة في الدفاع عن المصالح الاستراتيجية العليا للجزائر، على ضوء حجم التحديات والرهانات التي تطرحها التحولات الكثيرة والمتسارعة إقليميا.

المحور الأول: تفاعل الجزائر مع متغيرات البيئة الأمنية الإقليمية.

«تحتل الجزائر كفاعل دولي، وضعا دبلوماسيا محوريا وهاما، ليس فقط بسبب موقعها الجغرافي الذي يعد نقطة التقاء بين كل من أوروبا وإفريقيا والعالم العربي، بل لأنها تمثل أيضا بالنسبة لبلدان الجنوب، نموذجا لحركات التحرر الوطني»، هذا ما ذهب إليه كل من "بهجت قرني" و"عوض جابر سعيد" و"علي الدين هلال" في كتابهم "السياسة الخارجية للدول العربية" (عطية وفازي، 2020، صفحة 6)، في محاولة وصف مكانة الجزائر الدولية ضمن العمق الاستراتيجي المهم الذي تنتهي إليه بكل ما يعنيه من قيمة عالمية في حركية العلاقات الدولية بصفة عامة.

تمتلك الجزائر من الناحية الجيوستراتيجية عناصر القوة النظرية المتمثلة في موقعها الاستراتيجي الهام والموارد الطاقوية الحيوية، واحتياطي نقدي معتبر (قبل أن يبدأ في التآكل) على الأقل مقارنة بوضع دول مغربية وإفريقية محيطة بها، وقوة عسكرية وأمنية ذات خبرة في مكافحة الإرهاب. لكن عمليا ومن خلال استمرار وجود مختلف التنظيمات الإرهابية على امتداد المناطق الجنوبية الحدودية للجزائر واستهدافها لها، إضافة إلى التدخل العسكري الأجنبي في المنطقة، تجلت في هذا الوضع حصيلة فشل الجزائر كدولة رائدة في سد فجوة القيادة الأمنية في المنطقة (دلة، 2016، الصفحات 127-128)، الأمر الذي يفرض إعادة قراءة لمدى نجاعة الدبلوماسية الجزائرية في الاستجابة لوزن الدولة وقدرتها الجيوسياسية ودبلوماسيتها النشطة (بوحنية، 2012، صفحة 11).

أولا: أزمة تكيف السياسة الخارجية الجزائرية مع المستجدات الإقليمية.

بلغة نظرية يطرح السلوك الخارجي الجزائري في مرحلة ما بعد الأزمة الداخلية إشكالية عميقة ضمن النقاش في نظرية السياسة الخارجية، حول العلاقة بين المصالح والمبادئ في سلوك الفاعل الدولي، أي إشكالية التوفيق بين حسابات المصلحة الوطنية كهدف وحيد للسياسة الخارجية من منظور واقعي عقلاني، وضرورة ملائمة السلوك للمعايير المجتمعية كهدف رئيس للسياسة الخارجية من منظور بنائي اجتماعي (زغوني، 2016، صفحة 12).

وتظهر هذه الإشكالية في الحالة الجزائرية بلغة الواقع، في صورة أزمة يمكن فهمها في العجز عن التوفيق بين ما يوصف بالمبدأ الثابت للدبلوماسية الجزائرية، المؤكد لعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من جهة، والمعايير المرتبطة بعقيدة السياسة الخارجية التي تقتضي النشاط والحيوية والحضور الفاعل في المسائل الإقليمية والدولية من جهة أخرى. ولعل من نتائج هذه الأزمة أن تبدو الجزائر متنازلة عن الدور الذي يمنحها إياه ثقلها الجيوسياسي في الاضطلاع بمهام قيادية إقليمية، عبر المبادرة الدبلوماسية

والقيادة والوساطة. وقد ترك الموقف الجزائري مما حدث في فضائها العربي والإفريقي القريب، انطبعا قويا في الخارج مجمله أن ردة فعل الجزائر -بغض النظر عن توجه موقفها- كان أقل مما تمنحها إياها مكانتها ودورها كقائد إقليمي (زغوني، 2016، صفحة 12). إن هذا الطابع الأزموئي للسياسة الخارجية الجزائرية جعلها تتسم بصفتين رئيسيتين تتنافيين تماما مع أبجديات ومواصفات القوة الإقليمية التي تتوفر الجزائر على جميع مقوماتها، وهما:

رغم تفضيل الجزائر دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات (بوحنية، 2012، صفحة 6)، إلا أننا وجدنا ذلك مقتصرًا على رد الفعل أكثر من المبادرة بالفعل، ويعود هذا الواقع إلى أن السياسة الخارجية الجزائرية متأثرة بمعطيات وتقلبات البيئة الإقليمية أكثر مما تؤثر فيها. وهو الوضع الذي ينم عن تراجع وضعف القدرة التكيفية لدى السياسة الخارجية الجزائرية، مع عديد التحولات التي تطرأ على الساحة الدولية من حين لآخر.

إن سياسة الجزائر الخارجية ليست مؤثرة من الداخل بل هي خارجية التأثير، وبصيغة أفضل تشمل هذه السياسة ردود أفعال وانعكاسات لأحداث خارجية وعوامل أخرى أكثر من كونها توجهها مبادرا. وبعبارة أخرى، إن البيئة الخارجية تشكل تأثيرا أعظم وأكبر من الديناميات الداخلية على سياسات الجزائر، ولدى نجد سياسة الجزائر قصيرة المدى وطويلة الأجل لتحقيق أهداف الدولة (عطية وفازي، 2020، صفحة 12)، فالجزائر -بالنظر إلى ثقلها الاستراتيجي وقوتها الاقتصادية والعسكرية- يجب ألا تكتفي بمجاراة الأحداث ولا بردة الفعل، إذ يُنتظر منها أن تكون دولة مبادرة ومؤثرة، وضابطة للتحولات في فضاءات تأثيرها. أما عدم رغبتها في الاضطلاع بهذا الدور، أو عدم قدرتها على ذلك، فإنه يضر بصورتها وصدقيتها في الخارج والداخل على حد سواء (زغوني، 2016، صفحة 12).

ترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة إقليميا، أن التحرك الجماعي "ضمن المجموعة الإفريقية" هو الحل الأكثر كفاءة والأقوى فاعلية لمواجهةها (زغوني، 2016، صفحة 12)، وهذا

ما يدعو إليه أيضا بعض الدارسين المتابعين والمهتمين بالسياسة الخارجية الجزائرية، حيث يقول مثلا الدكتور إدريس العطية: «يتضح أن قدرة الجزائر الفردية للدفاع عن نفسها ضد التهديدات الخارجية والتقليدية كافية، إلا أنه مهما امتلكت الجزائر من النوعيات والآليات العسكرية والقدرات المادية والرمزية، لا بد لها أن تتعاون مع محيطها الجهوي الإقليمي لاحتواء والقضاء على التهديدات الأمنية المشتركة والعابرة للحدود» (عطية وفازي، 2020، صفحة 13).

لكن مواصفات الفعل الاستراتيجي المؤثر تضع اعتماد الجماعة في التحرك أكثر من الانفرادية في الفعل ضمن الوضع الذي يجعل استقلالية السياسة الخارجية الجزائرية محدودة إلى حد ما، وهو ما يزيد من احتمالية تدخل القوى الأجنبية في قضايا المنطقة من أجل سد الفراغ الاستراتيجي الذي لم تستطع الجزائر شغله على أرض الواقع لحد الساعة.

من اجتماع هاتين الخاصيتين ووفق هذا التصور الاستراتيجي، لن تتمكن الجزائر من ترجمة عناصر قوتها حتى تؤثر من خلالها في معطيات وتحولات المنطقة، على أساس أن مكانتها وموقعها الإقليمي يحسب بمتغيرات ثابتة، بينما أن حركية التغير في تطور الأحداث سريعة جدا، تستوجب بالموازاة مع حركتها سرعة ودقة ونجاعة التكيف، بما يصون المصالح الاستراتيجية للجزائر وفي مقدمتها أمنها القومي.

ثانيا: متطلبات التكيف في تجاوز مرحلة الأزمة.

تواجه الجزائر في إطار سلوكها الخارجي، العديد من التحديات المرتبطة بتشابك التفاعلات الإقليمية وحجم الارتدادات والارتباطات الدولية، وهو ما يفرض عليها أن تتأقلم مع معطيات النسق الإقليمي والدولي، بما يخدم أهدافها ومصالحها مع مراعاة مبادئ وثوابتها (بوعلام، 2019، صفحة 16). حيث أن إصرار الدبلوماسية الجزائرية حاليا على التمسك بمبادئ سياستها الخارجية دون محاولة تكييفها وفق تغيرات البيئة الدولية،

أظهرها فى حالة أزمة وفى وضع غير اعتيادى وغير الذى يجب أن تكون عليه. فالذى ميّز السياسة الخارجية الجزائرية طوال العقود الماضية هو قدرتها على الملائمة بين مبادئها ومصالحها، لكنها تظهر فى الفترة الأخيرة من خلال أحداث العالم العربى وفى الساحل الإفريقى، كأنها عاجزة عن فعل ذلك (زغونى، 2016، صفحة 13)، وهو الوضع الذى يؤكد فرض المزيد من التحديات على عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية فى مقارنة الكثير من القضايا ذات العلاقة المباشرة بأمنها القومى واستقرارها الداخلى ومصالحها العليا، بما جعل تلك العقيدة أكثر من أى وقت مضى، تقتضى النشاط والحيوية والحضور الفاعل فى المسائل الإقليمية والدولية.

هذا ما أكدّه "جيوّف بوتّر Geoff Potter" رئيس مكتب استشارة "ناركو" وأستاذ بجامعة نيويورك الأمريكية فى إحدى محاضراته المعنونة بـ "أزمة الساحل وتداعياتها على السياسة الخارجية الجزائرية" حين اعتبر أن «الجزائر مطالبة بإعادة النظر فى سياستها الخارجية المبنية على عدم التدخل فى الشؤون الداخلية لدول الجوار»، مضيفاً بالقول «إن سقوط الأنظمة العربية ومعاناة هذه الدول من عدم الاستقرار الأمنى، انعكس سلباً على الجزائر وأصبح يهدد استقرارها وأمنها» (فرحاتى وفرّج، 2018، صفحة 15).

المحور الثانى: معالم ومتغيرات السياسة الأمنية الجزائرية إقليمياً.

أولاً: مقومات ومبادئ السياسة الأمنية للجزائر.

إدراكاً من الجزائر بأهمية عمقها الجغرافى ومدى تأثيره على أمنها الوطنى، عملت على تعزيز التنسيق الأمنى والإقليمى من خلال إيلاء الأهمية القصوى لمشاكل المناطق التى تعاني من الاستقرار وخاصة منطقة الساحل الإفريقى؛ فلطالما دعت الجزائر للمعالجة السياسية/الدبلوماسية للمشاكل التى تشهدها بعض دول الساحل تحت مظلة منظمة الاتحاد الإفريقى، انطلاقاً من شعار "أفرقة الحلول" فى مواجهة التحديات لا سيما الأمنية، لكن وفى المقابل فقد ساهمت بفعالية فى وضع أسس العديد من المبادرات العملية

الإقليمية من منطلق التكامل الوثيق بين المقاربة السياسية-الدبلوماسية والمقاربة الأمنية الميدانية (بوبرطاخ، نسيم، 2019، صفحة 27).

تقوم السياسة الأمنية للجزائر على مجموعة من المبادئ المستمدة مباشرة من دستور الدولة، أو من مقوماتها التي سبق التطرق إليها، وتمثل لقواعد ثابتة في تحركاتها على مستوى منطقة الساحل، سواء تعلق الأمر بنشاطها الدبلوماسي أو حتى في عملها الأمني-العسكري المباشر، ملتزمة بمجموعة من القواعد القانونية والدبلوماسية المتمثلة في (بوحنية، 2012، صفحة 6):

- الاعتماد على الدبلوماسية الفاعلة في جميع حالات اللاستقرار أو الأزمات.
- القبول بتبعات التعاطي مع الفضاء الإفريقي وذلك بتحمل التكلفة الاقتصادية والسياسية الناجمة عن ذلك.
- التحرك ضمن المجموعة الإفريقية باعتباره الحل الأكثر نجاعة في معالجة المشاكل المطروحة على القارة.

وتعتبر الجزائر أن التنسيق الجهوي والقاري هو الخيار الأنسب لمواجهة التهديدات والمشاكل الأمنية القادمة من منطقة الساحل، خاصة وأن التعاطي مع هذه التهديدات بشكل فردي، لا يقدم حولا فعالة على المدى البعيد. لذلك يبقى الإطار المؤسسي المتمثل في الاتحاد الإفريقي أحد البدائل التي ترجحها الجزائر في التعامل مع منطقة الساحل، خاصة فيما يتعلق بالقضايا والتهديدات المرتبطة بالإرهاب، وذلك استجابة وأخذا بعين الاعتبار للمتغيرات التالية (لبال، 2017، صفحة 550):

- شساعة منطقة الساحل والصحراء وصعوبة تضاريسها، مما يجعل السيطرة عليها من طرف دولة واحدة أمرا مستحيلا، وهو ما يتطلب مساعدة دولية/تضافر الجهود وتبادلا للعتاد والخبرات والمعلومات الاستخباراتية.

- تغلغل الجماعات الإرهابية وتحالفها مع المجتمعات المحلية، كما هو الحال في كل من ليبيا ومالي، وهو الأمر الذي يزيد من قوتها وقدرتها على التجدد، ولذلك لا بد من العمل على المستوى الإقليمي والجماعي، وهو ما يسميه "Barry Buzan" بالاعتماد الأمني المتبادل.

ثانيا: معضلة المستلزم المعياري في المقارنة الأمنية الجزائرية.

من الواضح أن مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية بدأت تضعها أمام معضلات أمنية جديدة مقارنة بمضمون ومرتكزات عقيدتها، فعندما تتمسك الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، في الوقت الذي تغيب فيه الدولة من أساسه في ليبيا مثلا، أو تكون غير قادرة على فرض سلطتها داخل إقليمها مثلما هو عليه الحال في مالي، فإن هذا المنظور سيتحول إلى مصدر لتهديد أمن الجزائر القومي وسلامة أراضيها؛ لأنها ستتحول في مثل هذه الظروف إلى استنزاف مواردها في سبيل منع التدفق المستمر للمخاطر والتهديدات المتولدة إقليميا إلى ترابها، وهو الوضع الاستراتيجي الذي دفعها في نهاية المطاف إلى مناقضة نفسها وموقفها عندما أصرت على ضرورة تشكيل قوة إفريقية تتكفل بمهمة صيانة الأمن الإقليمي، مع أن دستورها (قبل تعديله سنة 2020 بما أصبح يسمح للجيش بالمشاركة في عمليات حفظ السلام) ينص صراحة على عدم نشر قواتها خارج حدود الوطن أو تنفيذ أي مهام خارجية من أي نوع (بن عنتر، 2018، صفحة 5).

يستمر موقف الجزائر القاضي بعدم التدخل في شؤون الدول كمبدأ راسخ وموجه لسياستها الخارجية بوضعها أمام التناقضات، وذلك بسبب الأوضاع والأحداث المتتالية والمتدافعة شمال مالي بفعل متغيرات داخلية وخارجية عديدة، فبعد إدراكها لمصالحها الظرفية، عدّلت الجزائر عن موقفها الثابت إزاء تطورات الأزمة، عندما فتحت مجالها الجوي أمام الطائرات العسكرية الفرنسية المتجهة لأداء مهام ميدانية على الأراضي المالية، وهو ما يجعل المتتبع للوضع يقول أن الجزائر ترفض التدخل في مالي بأي شكل من

الأشكال، ولكنها تدعمه لوجىستىا بهذه السابقة فى تعاملها مع تطورات الأزمة على حدودها الجنوبية (بن عتر، 2018، صفحة 6).

وقد دافعت الجزائر عن موقفها هذا بالقول أنها لا تريد أن تمنع أو تعرقل الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب وحفظ الأمن والسلم الدولىين؛ لكن هذا لا ينفى على وجه الإطلاق وقوعها فى التناقض، وعدم استيعابها لفكرة أن أمن الجزائر يمكن أحيانا، بل ويجب أحيانا أن يسان انطلاقا من خارج حدودها الجغرافية.

تبعا لهذه المسألة سىظهر أن من بين معضلات المقاربة الأمنية الجزائرىة أنها حبىسة التصورات المسطرة للسياسة الداخلية للبلاد، إضافة إلى الإرث التاريخى المتمثل فى معتقدات النخبة الحاكمة، التى مازالت تصر على ضرورة احترام القانون الدولى فى التعامل مع دول الجوار. ومن الملاحظ أيضا على المقاربة الجزائرىة أنها مقاربة ظرفىة، حيث أن الجزائر لم تتعامل مع دول المنطقة إلا فى إطار "مبادرة النىباد NEPAD"، بينما لم يقم رئيس الجمهورية فى تلك الفترة السيد "عبد العزيز بوتفلىقة" بأىة زيارة رسمىة للدول المعنية بتلك التهديدات، وهو الأمر أو المفارقة التى تثير الكثير من التساؤلات حول المكانة الحقيقىة للجزائر فى الساحل الإفريقى، بعد تراجع مستوى علاقاتها الثنائىة مع دول المنطقة (Ait Hamamdouch, 2014, pp. 108-110).

وبالموازاة لمحاولتها الحد من أزمات المنطقة وصد تأثيراتها وانعكاساتها السلبىة خاصة على المستوى الأمنى، وتبوء مكانة رىادية فى المنطقة من خلال مساعدة هذه الدول على تحسين أدائها السياسى والاقتصادى، تتجاهل الجزائر مشاكلها الداخلية فى نفس المجال، حيث أنه وبسبب سوء التسيير الاقتصادى وتعثر الدينامىكىة السياسىة للبلاد، فإن دول الجوار لن تتطلع للدور الجزائرى كفاعل منظم وداعم للاستقرار، كما أنها لن تعتبرها القاطرة التى ستسرع من وتيرة النمو الاقتصادى وتعزز التكامل الإقليمى فى المنطقة، وبصىغة أخرى فإن النجاعة على المستوى الداخلى لا تعنى النجاح فى استمالة الدول

المجاورة (Boukhars, 2019, p. 246)، لمواقف وخيارات السياسية الخارجية الجزائرية وتقديرات مقاربتها الأمنية.

كما يبدو أيضا أن الجزائر تفتقر لرؤية بعيدة المدى فيما يتعلق بالتهديدات المحيطة بها، وذلك لأنها تفتقر للمنظور الاستراتيجي، وأكبر دليل على ذلك هو النتائج التي وصلت إليها الأوضاع في الجزائر بسبب مقاربتها الدفاعية المحلية، وهو ما يمكن استقراؤه من خلال المؤشرات التالية: (Ait Hamamdouch, 2014, p. 111)

- استراتيجية مكافحة الإرهاب الوطنية لم تقض عليه نهائيا، ولكنها دفعتة إلى خارج الحدود الجزائرية.

- عملية الهجوم على "موقع تيقنتورين"، والتي كلفت الجزائر إجمالي خسائر قدرت بحوالي ملياري أورو (Ait Hamamdouch, 2014, p. 112)، تم التخطيط لها من خارج الجزائر ونُفذت من طرف جماعة مكوّنة من أفرادٍ مختلفي الجنسيات.

- إن عمليات التهريب -سواء كانت مرتبطة بالإرهاب أم لا- أصبحت تعتبر ضرورية بالنسبة للمجتمعات غير المقيمة، حيث أن الجماعات "الإسلامية المسلحة" قد تغلغت داخل شبكات التجارة ذات الطابع العائلي والقبلي (وهو نظام قديم) وتسعى إلى الاستفادة منها ماديا. ولكن يجب التمييز بين عمليات التهريب ذات الطابع المعاشي -مواد غذائية أساسية- والتي تنشط فيها جماعات تربطها علاقات القرابة، وبين عمليات الجريمة المنظمة الخطيرة التي تقوم بتهريب الأسلحة والمخدرات، والتي تسيطر عليها عصابات منظمة وقوية، تشكل شبكات شديدة التعقيد ومتعددة الجنسيات.

وتتواصل التناقضات في تصور الجزائر لعلاقاتها بدول الساحل الإفريقي (خاصة منها المجاورة) في عدد من المواقف التي يمكن إيجازها في الشواهد التالية (Ait Hamamdouch, 2014, p. 112):

- بالرغم من وجود قرار صادر عن مجلس السلم والأمن الإفريقي الذي يقرب حق التدخل الإقليمي ضد الجماعات الإرهابية في شمال مالي، تبقى الجزائر مصرّة على مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول واحترام سيادتها، حتى مع العلم بأن الجزائر تعتبر القرارات الصادرة عن المجلس بأنها تتسم بالشرعية التامة.

- لا يمكن أن نتحدث عن تدخل في شؤون الدول عندما تطلب دولة معينة المساعدة في حل الأزمات التي تعاني منها أو في مواجهة تهديدات ترى هي أنها عاجزة عن مواجهتها بشكل منفرد.

- تركيز الجزائر على التعاون الإقليمي بدل التعاون الدولي واسع النطاق، يصعب تفعيله على أرض الواقع، ذلك لأن دول المنطقة عاجزة عن إيجاد صيغة ناجعة للتعاون فيما بينها، وبالتالي فإن منع التدخل القادم من خارج القارة يصبح غير ممكن، حتى أن ذلك التدخل يكون ضروريا أحيانا في حالة العجز عن الاستجابة الطارئة لأزمات المنطقة.

- تناقض مبدأ عدم التفاوض مع الجماعات الإرهابية، مع مبدأ تغليب الحلول السلمية والسياسية الذي تنادي به الجزائر، حيث أنها تغلب العمل العسكري على العمل السياسي.

بناء على ما سبق يمكننا القول أن الجزائر لم تبلغ فعلا المعايير المطلوبة لكي تكون قوة رائدة إقليميا، وذلك بسبب عدم قدرتها على توظيف وسائل السياسة الخارجية -المادية والمعيارية- بشكل يتماشى مع متطلبات الريادة، إضافة إلى كونها فشلت في تحويل مجهودها المبذول وإمكاناتها المسخرة إلى أجندة عمل فعالة تسمح لها بالتأثير على دول المنطقة، بل على العكس من ذلك أصبحت سياستها الأمنية محل جدل وحتى رفض من بعض دول منطقة الساحل (Boukhars, 2019, p. 248).

هذا وتعاني المقاربة الجزائرية من خلط في المفاهيم التي تعتمد عليها في صياغة محددات سياستها الأمنية بمنطقة الساحل، خاصة تلك المتعلقة بمسألة التدخل في

الشؤون الداخلية للدول... حيث أنها رفضت التدخل في قضايا دول الجوار حتى بعد طلب هذه الأخيرة من الجزائر المساعدة (العسكرية المباشرة بالدرجة الأولى) في معالجة أزماتها الأمنية في المقام الأول، كما هو الشأن بالنسبة للأزمة في مالي.

ولعل من بين نقاط التناقض في التصورات الأمنية للجزائر، هو ذلك الرفض القاطع للتواجد العسكري الأجنبي وإقامة القواعد العسكرية سواء على أراضيها أو على أراضي دول الجوار؛ في حين أنها لا تقدم البديل عن ذلك في سبيل مواجهة التهديدات والتحديات الأمنية التي تترصد باستقرار أوضاع دول المنطقة، حيث أن رؤية الجزائر حول احترام وضمان السيادة الكاملة للدول تعتبر مبدئيا صحيحة، لكن من وجهة نظر عملية وفي ظل الهشاشة الكبيرة والأزمات المستشرية التي تعاني منها دول الجوار، يبدو أن تدخل طرف قوي يمثل ضرورة أكثر منه خيارا استراتيجيا يمكن تجاوزه، ولذلك ينبغي أن تعمل الجزائر على سد الطريق أمام أي تدخل أجنبي، من خلال اندفاعها نحو الاضطلاع ببعض المهام الأمنية والعسكرية بشكل مباشر وواسع.

ومع تغير بنية وهيكلية التهديدات (خاصة اللاتماثلية منها)، أصبح من الضروري مراجعة مبدأ الدفاع بدل الهجوم في التصدي لتلك التهديدات على اختلاف طبيعتها ودرجتها، الذي تم التعويل عليه لفترات طويلة دون إثبات جدواه من الناحية العملية والجيوسياسية، من خلال الانتقال إلى اعتماد العمليات الاستباقية والردعية، حيث أن التهديدات غير التقليدية كالإرهاب العالمي أو الجريمة المنظمة عابرة الحدود، والمشكلات البيئية والصحية الأخذة في الاتساع دائرة انتشارها وانعكاساتها، لا يمكن مواجهتها من داخل الحدود الوطنية فحسب، ويبقى الهجوم أفضل بكثير من الدفاع في حالات الإرهاب عابر الحدود، فالهجوم والقيام بعمليات استباقية للقضاء على التهديدات أفضل بكثير من انتظار وصول التهديد إلى أراضي الوطن (بوسكين، 2019، الصفحات 1342-1343).

المحور الثالث: مرتكزات التحول في المقاربة الجزائرية لأمنها القومي.

اعتمدت المقاربة الأمنية للجزائر طيلة عقود من الزمن على مجموعة من الثوابت التي أملت بها جملة من المتغيرات التاريخية والأيدولوجية، والتي يمكن القول أنها لم تعد تتماشى مع المعطيات الإقليمية والعالمية الحالية، ولذلك أصبحت الجزائر أمام حتمية إيجاد صيغ جديدة تسمح لها بالتفاعل مع محيطها ولعب الدور المنوط بها، على اعتبار أنها دولة محورية في منطقة شمال إفريقيا والساحل. وقد اجتمعت مجموعة من الأسباب لجعل الجزائر ترغب في تغيير عقيدتها العسكرية، وهو ما سنحاول استقراءه في النقاط الرئيسية التالية:

أولاً: الاستجابة لمعطيات الحتمية الجغرافية.

يحتم الموقع الجغرافي للجزائر بالميزات والخصائص التي وضعها فيها، من حيث أنها محاطة بعدد كبير من الدول الضعيفة و/أو الهشة المعرضة لتهديدات كبيرة ومتنوعة، ومع المعطيات الجيوبوليتيكية الجديدة في شمال إفريقيا والساحل والصحراء الكبرى، تبرز ضرورة مجازاة هذه التقلبات نظراً لمجموعة من المعطيات الواقعية، كالهجمات المتكررة التي مست هياكل ومؤسسات وطنية، كالهجوم الذي تعرضت له القنصلية الجزائرية في مدينة "قاو Gao" شمال مالي في أبريل 2012، والذي أسفر عن احتجاز قنصل الجزائر و6 من موظفي القنصلية، ليلها لاحقاً الهجوم على قاعدة "تيقنتورين" جنوب البلاد في جانفي 2013 (Dekhakhna, 2021, p. 100).

إذا يمكن القول أن المعطيات الجغرافية الإقليمية قد جعلت من سياسة الانطواء على الداخل والرغبة في عدم التفاعل معها درءً وتجنباً لتأثيراتها السلبية المحتملة، خياراً غير ممكن التطبيق والتعويل عليه في وقتنا الحالي، بل يحمل في طياته الكثير من المجازفة والمخاطرة التي تسببت في عدوى انتقال التهديدات الأمنية على مستوى تلك البيئة إلى الداخل الجزائري، وبالتالي فإن كسر العزلة الدولية التي وقعت فيها الجزائر منذ بداية

تسعينيات القرن الماضي، سيسمح بالاندماج في مسار الانفتاح على العالم الخارجي وتدارك التأخير الذي سجلته الجزائر عن الوضع الدولي، المتميز بشدة التغير وعنصر المفاجأة.

ثانيا: التكيف مع متغيرات البيئة الأمنية الداخلية والخارجية.

ترتبط القدرة التكيفية للدولة بمدى قدرتها على زيادة مستوى تأثيراتها في متغيرات البيئة التي تنتهي إليها، مقابل التقليل من مستوى تأثرها بمتغيرات تلك البيئة، وهو ما يمكن أن يساعد الدولة على ممارسة دور معين يسمح بتعظيم مصالحها على حساب المخاطر التي تترتب بها عند إقدامها على أي تحرك وتفاعل خارجي.

تشكل التحديات الأمنية بالجوار الإقليمي للجزائر أحد عوائق طموحاتها في المنطقة، وسيكون همها الأساسي خلال السنوات الأخيرة حماية أمنها الوطني وتدير التحديات الأمنية عبر حدودها الطويلة مع ست دول (الصديقي، 2020)، وعليه سيكون المقصود بهذا المرتكز في إدراك تحولات العقيدة العسكرية الجزائرية، أنه وحتى تتمكن الجزائر من بناء عقيدة أمنية فعالة لا بد لها أن تتكيف مع تقلبات البيئة الأمنية الخارجية، إذ أنه من غير المقبول أن يتم ذلك في حين أن تلك العقيدة يمكن أن تؤدي إلى خلق توتر إقليمي أو دولي، لما تضعه من شروط في سبيل تحقيق الأمن وصيانتها. وبالتالي يتسع مضمون التكيف إلى استجابة تلك العقيدة الأمنية للتهديدات والمخاطر الموضوعية والمستقبلية على حد سواء، وعليه فهي استراتيجيات تتضمن تخطيطا وتنسيقا مكثفا من أجل التصدي لكل ما يمكن أن تفرزه البيئة الأمنية سواء الداخلية أو الخارجية من تهديدات (قسايسية، 2021، صفحة 161). ثابتة كانت أو متغيرة، وهو التفاعل الذي يسمح دائما -بغض النظر عن طبيعة النتائج- بزيادة قدرة الدولة على التكيف والتأقلم.

وفي سياق البحث في التحولات الجيوسياسية التي يمكن أن تشكل وضعا جيوبوليتيكا جديدا بالنسبة للدولة الجزائرية، نرى أن الجيش الجزائري يحتاج إلى تكيف عقيدته العسكرية مع تلك التحولات بدلا من تغييرها، وهو ما عبّر عنه الفريق أحمد قايد صالح

في معرض تعريفه بالعقيدة العسكرية الجزائرية بالقول «إنها نتاج لعمق فكري وثقافي وحضاري تتوارثه الأجيال جيلا بعد جيل... تتم مراجعتها وتحيينها، كلما تطلب الأمر ذلك، لتتكيف مع متغيرات المعطيات الجيوسياسية، وهي بذلك تمثل أسس سياسة الدفاع الوطني ومرتكزا أساسيا لصياغة الاستراتيجية العسكرية للدولة» (بلخيرات، 2018، ص204).

ثالثا: التخلي عن المنطق الدفاعي.

حتى تعمل الجزائر من أجل استقرار المنطقة التي تنتهي إليها، يجب عليها أن تكون أكثر استباقية، وألا تكتفي بمجرد الدفاع والاقتصار في تفاعلها مع متغيرات عمقها الاستراتيجي بمجرد رد الفعل، بل من المفيد جدا أن تكون أكثر جرأة على المبادرة بالفعل فيما تعلق بمواجهة مختلف التهديدات (خليل، 2020، صفحة 22). على ضوء ذلك ترى وجهة نظر معينة أن التخلي عن المنطق الدفاعي في العقيدة العسكرية لجيوش دول المنطقة العربية عموما أصبح أكثر من ضرورة، وفي هذا السياق يرى الدكتور محمد عبد السلام أن التحولات الجيوبوليتيكية الراهنة كفيلة بالحديث عما يسميه "نهاية الدفاع" وذلك مبرر من وجهة نظره من جوانب عديدة (بلخيرات، 2018، الصفحات 204-205) هي:

- العقيدة الدفاعية في أصلها هي سياسة غير منطقية، إذ أن التوجه والتصرف الذي يقوم على تبني "المنطق الدفاعي" هو أن الدفاع يعني الاستخدام الشرعي والعقلاني والأمن للقوة؛ ومع ذلك فإن وجهة النظر هذه تخفي بالنسبة إليه أن الدفاع هو استراتيجية غير مريحة، فتشكيل عناصر القوة بهدف صد هجوم وعدم تمكنه من تحقيق أهدافه يتيح كل الميزات للطرف المهاجم من حيث اختيار التوقيت ومسرح العمليات والأهداف المتصورة.

- الفواعل العنيفة من غير الدول والتي تعتبر في الوقت الراهن مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي للدول، هي فواعل لا تعرف سوى منطق الهجوم، حيث تنساب إلى منطقة فراغ طالما تستطيع ذلك ولا تتوقف إلا بوجود مقاومة مضادة.

- إنه في ظل القناعة بأن حماية كل نطاق أو هدف محتمل من هجمات متصورة أمر غير فعال، فقد ظهرت أطروحات استراتيجية جديدة لتطوير العقيدة الدفاعية البحتة ومنها "الدفاع النشط المتحرك" أو كما يسمى أيضا "الدفاع الهجومي"، من حيث أن السلوك الأكثر فاعلية هو استهداف المهاجم في شكل استراتيجية استباقية، بالرغم من أن هذه الاستراتيجية قد تظهر على أنها شكل من أشكال السلوك العدواني.

ويضيف محمد يونس إلى الأسباب السابقة أن الدول أصبحت تميل في الوقت الراهن إلى التخلي عن المنطق الدفاعي البحت في التعامل مع التهديدات، من خلال انتظار وقوع التهديدات المحتملة والرد على مصادر التهديد بهجوم مدمر، حيث بات من الثابت في الاستراتيجيات العسكرية للدول التعامل مع التهديدات عبر سياسات الاستباق والتدخل الوقائي، وتبدأ سياسات الاستباق الدفاعي من التحفيز الحدودي وحشد القوات إلى التدخل العسكري المباشر لحشد القوات.

وبالنسبة للوضع الجيوبوليتيكي الجديد بالنسبة للجزائر تستند وجهة النظر التي تحفز على التخلي عن المنطق الدفاعي البحت في العقيدة العسكرية للجيش الجزائري، بحالة الفشل الدولاتي التي أصابت الدولة الليبية بعد سقوط نظام معمر القذافي، ومساهمتها في انتشار التنظيمات الإرهابية إلى درجة سيطرتها بشكل كامل على مدن ليبية في وقت من الأوقات، كما حدث مع ما يسمى "بتنظيم الدولة الإسلامية"؛ بالإضافة إلى تغلغل التنظيمات الإرهابية المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي داخل الأراضي الليبية، والتي تشكل بالضرورة قاعدة لتهديد الأمن القومي للدول المجاورة وفي مقدمتها الجزائر (بلخيرات، 2018، صفحة 205).

رابعا: مراجعة مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول.

إن إصرار الدبلوماسية الجزائرية ومن ورائها عقيدتها العسكرية على التمسك بمبادئ في التعامل مع متغيرات وفواعل خارجية لفترة زمنية طويلة نسبيا (منذ فجر الاستقلال)

دون محاولة تكييفها وفق تغيرات البيئة الدولية المتجهة أكثر فأكثر إلى عسكرة سلوكات الدول وربطها ببعضها البعض تحت تأثير معايير كثيرة وفي مقدمتها ظاهرة العولة، أظهرها في حالة أزمة وفي وضع غير اعتيادي وغير الذي يجب أن تكون عليه، خاصة وأن الثقل الاستراتيجي وقوتها العسكرية وتميزها بخاصية القبول لدى الكثير من دول وشعوب المنطقة يضعها في خانة الدول التي من المفروض أن تكون أكثر جرأة على التفاعل مع سلوكات تلك الدول على قاعدة التأثير فيها وتوجيهها لا الاكتفاء بمسايرتها، لكن الجزائر وعملا بمبدأي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم توظيف الأداة العسكرية خارجيا، وعلى مستوى تحولات العمق العربي وفي الساحل الإفريقي، بدت وكأنها عاجزة على ذلك.

على وقع هذه التحولات الجيوسياسية ظهرت الجزائر في حاجة ماسة ضمن مقاربتها الأمنية لقضايا إقليمية أمنية هي كذلك بالدرجة الأولى، في حاجة ماسة إلى ضرورة مراجعة مفهومها عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الذي تستمد بالأساس من مناهضتها للاستعمار ورفض الهيمنة، لكن هذه التوجهات الإيديولوجية أصبحت عائقا أمام الضرورات الأمنية، التي فتحت المجال أمام تدخل قوى أجنبية في الدوائر الأمنية والاستراتيجية للجزائر، التي أصبحت تحدد السياق الذي يمكن للجزائر أن تدافع فيه عن أراضيها من آثار التدخل، وهو ما يعني أن حماية سيادة الدولة لا يكون من الداخل فقط، ومن هنا يجب أن يكون لهذا المفهوم عن السيادة، الأولوية على موقف عدم التدخل الذي يتبناه العقل الاستراتيجي الجزائري (خليل، 2020، صفحة 17)، والذي تحتاج الجزائر إلى تجاوز معناه الشكلي السلبي نحو معنى أكثر إيجابية، دون أن يعني بالضرورة استباحة سيادة الدول المعنية، خاصة وأن هذا المبدأ في شكله الحالي الجامد يتعارض مع متطلبات تكييف العقيدة العسكرية في سعيها لمواجهة التهديدات الآخذة في التمدد.

بالطريقة نفسها التي اجتهدت بها الجزائر في ابتكار مفهوم حسن الجوار الإيجابي بدلا من حسن الجوار بمعناه الشكلي السلبي، ليس من الصعب على صانع القرار الجزائري أن يتجاوز المعنى الشكلي السلبي لمبدأ عدم التدخل نحو معنى أكثر إيجابية، وأن مبدأ عدم التدخل ينبغي ألا يفهم منه استباحة التدخل في شؤون الدول المجاورة وتجاوز سيادتها، أو الانحياز إلى طرف على حساب طرف آخر، أو الوقوف ضد خيارات الشعوب في صنع قراراتها وتقرير مصيرها بنفسها (زغوني، 2016، صفحة 94)، بل يجب أن يُفهم منه بأن تكون السياسة الجزائرية بمختلف أدواتها المفعلة عمليا، الدبلوماسية منها والعسكرية أكثر دينامية وقدرة على الإنجاز، وتستجيب لتطور الأحداث بنفس الوتيرة أو تتجاوزها، حتى تكون قادرة على الدفاع عن مواقفها وكسب الحلفاء من أجل الترويج لتصوراتها ومقاربتها لقضايا المنطقة.

خامسا: عقد تحالفات وتشكيل محاور إقليمية.

إن أحد المحفزات الأساسية التي تدفع الدول إلى الميل للاندماج في تحالفات، يتعلق بشعور طرفين أو أكثر بأنهما مهددان بما فيه الكفاية من طرف آخر مع الاعتقاد أن مواجهة هذا الطرف من خلال التحالف تكون نتيجته أفضل مقارنة مع المواجهة الانفرادية له، وقد أدت التحولات الجيوسياسية في المحيط الجزائري إلى إعادة تشكيل مشهد التهديد الإرهابي من خلال ظهور فاعل إرهابي جديد في منطقة الساحل الإفريقي وهو ما يسمى "تنظيم الدولة الإسلامية" (بلخيرات، 2018، صفحة 209) الذي استدعى نشأة حلف عسكري عالمي ضده، لمواجهة تمدده على أكثر من محور استراتيجي.

تسعى الجزائر ضمن هذا التصور لإبرام اتفاقيات للدفاع المشترك مع عدد من دول الجوار (وهو ما حصل مع تونس)، وهو ما يعني ضرورة مشاركة قوات الجيش الجزائري في الدفاع بشكل مباشر عن تونس في حال وقوع أي اعتداء عسكري مباشر عليها، وهو الأمر نفسه الذي قامت به الجزائر فيما تعلق بتشكيل "لجنة الأركان العملياتية المشتركة The

joint operational stylle comitée" يوم ال 21 أفريل 2010، التي تضم إلى جانب الجزائر كلا من النيجر، مالي، وموريتانيا، وهو ما كانت نصوص الدستور (السابقة لدستور 2020) تقف عائقا أمام تحقيقه وتفعيله، لذلك أصبح تعديل النصوص القانونية للدولة (الدستور) حتى تسمح بقيام الجيش بعمليات خارج الحدود الوطنية ضرورة تملها المتغيرات الإقليمية الجديدة (Dekhakhna, 2021, p. 107)، التي تجعل من مسألة التكيف –القانوني بالدرجة الأولى- مع مجمل التغيرات الأمنية والجيوستراتيجية الحاصلة والمرتبقة على المدين المنظور والبعيد إقليمي وعالميا، أمرا ضروريا أكثر من مجرد خيار متاح أمام صانع القرار الجزائري، يمكن أن يفاضل بينه وبين خيار الثبات على المبادئ والتوجهات القائمة.

يمتد هذا المحور الذي تسعى الجزائر إلى تشكيله وتفعيله إقليميا (على غرار تشكيل لجنة الأركان العملياتية المشتركة في منطقة الساحل جنوب الجزائر) شرقا إلى الجارة ليبيا، بالنظر إلى تحالف التنظيمات الإرهابية مع مختلف مصادر التهديد الأمني بما حولها إلى محور مهم في المحيط الجيوسياسي للجزائر، حيث تم دعم حكومة الوفاق الوطني لمواجهة هذا التنظيم، ورغم أن ذلك أسفر عن التخلص من سيطرة تنظيم الدولة على عدد من المدن الليبية، إلا أنه يظل يشكل تهديدا إقليميا حيث لا يزال يملك بعض الحضور حول مدينة صبراتة غرب ليبيا، والتي تشكل معقلا للجهاديين التونسيين، كما لا تزال خلاياه السرية قادرة على شن هجوم داخل العاصمة وحولها (بلخيرات، 2018، صفحة 210). وبالتالي يشكل هذا الميكانزم من الناحية العملية نقطة ارتكاز رئيسية في بناء شبكة علاقات إقليمية بقيادة جزائرية ترتقي شيئا فشيئا وبتأثير عوامل استراتيجية عديدة إلى تحالف أممي كأحد مداخل تشكيل محور متعدد الأبعاد ومتميز عن المحاور التقليدية في المنطقة.

سادسا: تغيير موازين القوى الإقليمية.

تسعى الجزائر إلى استعادة مكانتها الإقليمية بشكل يسمح بتغيير موازين القوى في المنطقة، ذلك لأن تدخل الجزائر من شأنه أن يغير الأوضاع داخل دول الجوار التي تشهد توترات وأزمات تترد على الجزائر بشكل مباشر أو غير مباشر وتؤثر على أمنها واستقرارها، وبذلك تسعى وتركز الجزائر على تعزيز أمنها في "الباحة الخلفية" لأراضيها (عمقها الاستراتيجي إقليمي) خاصة في ليبيا التي تمثل مصدرا للقلق والتهديدات (Dekhakhna, 2021, p. 103). وذلك من خلال ممارسة أدوار جديدة تسمح ببناء منظومة أمنية إقليمية مغايرة، تأخذ بعين الاعتبار توزيعات القوى بين دول المنطقة في المقام الأول، وتراعي هوية الأطراف الدولية المتدخلة واستراتيجياتها على الصعيدين الأمني والاقتصادي. حيث أن محصلة شبكة العلاقات الجزائرية بمختلف القوى الناشطة إقليميا، من الضروري أن يؤدي إلى بناء توازن جديد يجعل من الجزائر اللاعب الإقليمي الأبرز.

يمكن للتحويلات الإقليمية أن تتيح الفرصة أمام الجزائر لهندسة نظام أمني إقليمي من شأنه أن يسمح بخلخلة توازن القوى القائم لصالحها، خاصة وأن المجالات التي تسعى الجزائر إلى استعادة نفوذها فيها تعيش اضطرابا كبيرا، إضافة إلى محاولة قوى أخرى ملأ الفراغ الذي تركته الجزائر خلال السنوات الماضية على مستوى منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي.

الخاتمة:

توصلت الدراسة في سياق محاولة الإجابة عن إشكالياتها البحثية الرئيسية واختبار صحة افتراضاتها العلمية المعتمدة إلى مجموعة من النتائج البحثية التي نجملها في العناصر التالية:

01- لم تعد مسألة تفعيل السياسة الخارجية الجزائرية وتطوير أدائها، أمرا اختياريا بالنسبة لصانع القرار الجزائري، بل أصبح في ظل التقلبات الاستراتيجية الحاصلة على

ضوء دخول فاعلين جدد إلى ساحة التنافس الدولي والإقليمي في المنطقة أمرا ضروريا لا يمكن تجنبه أو تجاهله في ظل مفعول كرة الثلج في نقل عدوى عدم الاستقرار والفوضى الأمنية.

02- إن البيئة الإقليمية للجزائر والتي تعتبر دائرتها الاستراتيجية الأولى والمباشرة، الملمغة بالتهديدات الأمنية المركبة، تشكل عائقا وحافزا لتفعيل السياسة الخارجية الجزائرية ومقاربتها الأمنية لتلك الأوضاع في الوقت ذاته. فهي تعيق بلورة استراتيجية أكثر فاعلية من حيث أن المبادئ المعتمد عليها للتحرك والتفاعل لا تتجاوز حدود محاولة منع تأثر الجزائر السلبي بتلك المتغيرات الجديدة، بينما زيادة قدرة الدولة على التكيف مع أي تغير يستوجب زيادة مستوى تأثير الدولة في مجريات التحول الحاصل إقليميا، وهي النتيجة التي تثبت صحة الافتراض العلمي الأول المعتمد لهذه الدراسة، من حيث أن ثبات المبادئ في التعامل مع واقع مغاير كان سببا مباشرا وراء إعاقة الجزائر عن الاضطلاع بأدوار قيادية في توجيه تحولات المنطقة والتحكم فيها بما يصون الأمن القومي للجزائر ويزيد من قدرة سياستها الخارجية على الإنجاز والقدرة على تعظيم مصالحها العليا.

03- تثبت تطورات الوضع المتسارعة إقليميا أن الجزائر لا زالت لحد الساعة بما تمتلكه من قدرات ومؤهلات معتبرة تحتل مرتبة رائدة في ترتيب القوى إقليميا خاصة بعد زوال وتراجع مكانة الكثير من القوى المنافسة (ليبيا)، وبالتالي لا تشكل تلك التهديدات عائقا كبيرا يمكن أن يحول دون قيام الجزائر بأدوار قيادية تحتل بها مكانتها التي تؤهلها لها حجم القدرات التي تمتلكها مقارنة بمنافسيها (المغرب...) وهو ما يثبت خطأ الافتراض العلمي الأول.

تبعاً لهذه النتائج البحثية يمكننا صياغة مجموعة من التوصيات التي ارتأينا إلى دمجها مع تلك النتائج وسردها في أبرز النقاط التالية:

01- إن صانع القرار الجزائرى مدعو أكثر من أى وقت مضى إلى التكيف مع طبيعة التحولات الحاصلة إقليميا، من خلال بلورة استراتيجيات هجومية أكثر منها دفاعية فى التعامل مع التهديدات الناشئة التى أصبحت تشكل خطرا عالى الدرجة على أمن الجزائر القومى وعلى مصالحها الاستراتيجية فى المنطقة، حتى وإن اقتضى الأمر توظيفاً مباشراً للأداة العسكرية.

02- سيكون من الخطأ بالنسبة للجزائر أن تتعامل مع توجهاتها الخارجية فى شقيها الدبلوماسى والعسكرى/ الأمنى على أنها من المقدسات غير القابلة للتعديل أو التغيير الكلى تحت أى ظرف، حيث ليس من الضرورى أن يؤدي السعى للتكيف مع تحولات المتغيرات الخارجية إلى تغيير توجهات الدولة بشكل كامل، حيث أنه لكل دولة نهجها المنفرد فى تحديد طرق صيانة مصالحها، لذلك يجب أن تراعى أى عقيدة تُبلور مستقبلاً مصلحة الدولة العليا قبل أى اعتبار، ولا يجب أن تخرج تلك المصالح عن سياق مسعى تعظيم نفوذ الجزائر إقليمياً، بما يؤدي إلى استقرار المنطقة وازدهارها اقتصادياً واجتماعياً.

03- إن السياق الجغرافى والاستراتيجى يفرض على العقيدة الأمنية للجزائر ألا تشكل حاجزاً أمام أى مسعى لتحقيق الأهداف (خاصة الأمنية منها) المرتبطة بالمصلحة العليا للجزائر لأن ذلك سيتعارض مع مبررات وجودها فى الأصل، فالعقيدة العسكرية للجزائر يجب أن تستهدف حماية مصالحها من أى تهديد لا العكس. ولأن المعطيات السياسية والأمنية والاقتصادية لأي دائرة جغرافية من العالم تتغير، وتبعاً لحقيقة أن ما يصلح فى فترة معينة ولقضية معينة، لا يصلح بالضرورة لكل الأوقات والظروف والقضايا، سيكون لزاماً على من يتولى مهمة بلورة العقيدة العسكرية والدبلوماسية الجزائرية أن يركز دائماً على ترقية قدرة مؤسسات الدولة فى التكيف مع أى تحول، بما يسمح لها أن ترتقى بأدائها وقدرتها على الإنجاز.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- 01- إدريس عطية، و عقبة فاذي. (جوان، 2020). رهانات التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي: دراسة تحليلية في المدارات الجيوأمنية. *دفاتر السياسة والقانون*.
- 02- إلياس قسايسية. (ديسمبر، 2021). العقيدة الأمنية للدولة بين حتميات الجغرافيا ومتطلبات الديمغرافيا وإكراهات النظام الدولي. *مجلة السياسة العالمية*.
- 03- أمينة مصطفى دلة. (شتاء-ربيع، 2016). العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا. *المجلة العربية للعلوم السياسية*.
- 04- بوبرطاح، نسيم. (أكتوبر، 2019). لجنة الأركان العملياتية المشتركة: من أجل تنسيق عملياتي محكم في منطقة الساحل الصحراوي. *مجلة الجيش*.
- 05- حسين بلخيرات. (سبتمبر، 2018). التحولات الجيوسياسية والعقيدة العسكرية للجيش الجزائري. *المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية*.
- 06- راجع زغوني. (نوفمبر، 2016). ، أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة "الربيع العربي". *سياسات عربية*.
- 07- سعيد الصديقي. (2020). هل ستتغير السياسة الخارجية الجزائرية في جوارها الإقليمي خلال العقد القادم. الرباط: المعهد المغربي لتحليل السياسات .
- 07- سليم بوسكين. (سبتمبر، 2019). ، العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة.. *مجلة العلوم القانونية والسياسية*.
- 08- عبد النور بن عنتر. (2018). ضغوطات البيئة الأمنية ومقتضيات المصالح الأمنية، *تقارير الجزيرة*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- 09- عمر فرحاتي، و وينب فريخ. (ديسمبر، 2018). السياسة الخارجية الجزائرية في ظل بيئة إقليمية متغيرة: دراسة في ملامح الاستمرار والتغير. *مجلة العلوم القانونية والسياسية*.
- 10- قوي بوحنية. (2012). *الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

- 11- محمد يوسف خليل. (ديسمبر، 2020). إعادة تقييم العقيدة الأمنية للدولة الجزائرية وضرورات الأمن الإقليمي. *مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية*.
- 12- ناصر بوعلام. (جويلية، 2019). نظرية الدور في السياسة الخارجية الجزائرية وعملية إعادة إحياء الدور الريادي في منطقة الساحل الإفريقي. *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*.
- 13- نصر الدين لبال. (جانفي، 2017). المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: مالي نموذجا. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*.

باللغة الأجنبية:

- 01- Ait Hamamdouch, L. D. (2014). L'Algérie et la sécurité au Sahel: lecture critique d'une approche paradoxale. *Confluence méditerranée*.
- 02- Boukhars, A. (2019, february). Ressessing the power of regional security providers : the case of Algeria and Morocco. *Middle Eastern studies*.
- 03- Dekhakhna, A. (2021, issue 03). why Algeria is considering chancing its military doctrine? *Journal of military and strategic studies*.